أثر معاهدة (بورتسموث) ١٩٤٨ في إثارة العنف السياسي

م.م.صالح عبد العالي خليف
أ.م.د.جعفر عبد الدائم المنصور
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة البصرة
قسم التأريخ

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أهم أحداث العنف السياسي التي شهدتها الساحة العراقية بعد إبرام معاهدة بورتسموث بين العراق وبريطانيا ، في الخامس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٤٨ التي كبلت العراق بقيود اضافية لذلك وقفت القوى الوطنية والسياسية والمعارضة الشعبية لها بالمرصاد معلنة سخطها الوطني بالإضرابات والمظاهرات في بغداد والمدن العراقية الأخرى ، ووقوع العديد من الصدامات العنيفة الدامية بين السلطة والجماهير الشعبية المنتفضة ، بلغت الأحداث حد الأزمة التي سميت بالوثبة ، فأضطر صالح جبر للاستقالة.

الكلمات المفتاحية : الحركة الوطنية ، التظاهرات ، العنف السياسي ، الاضطرابات.

The Impact of Portsmouth Treaty of 1948 on Political Violence

Asst. Prof.(PhD) Jaafar Abd- Aldayem Al-Mansour
Asst. lecturer Salih Abd-Alaali Khalif
University of Basra, College of Education for Human sciences

Abstract

The present study aims to show the most important events of political conflict witnessed in the Iraqi arena after the Portsmouth Treaty between Iraq and the United Kingdom on the fifteenth of January, 1948, which restricted Iraq with further restrictions. Therefore, the national and political forces besides the social demonstrations stood by and declared their national discontent by unrest and demonstrations in Baghdad and other Iraqi cities. In addition to the violent and bloody crashes between the authority and the protestors which lead to real crisis called Al-Wathba, after that Salih Jabir forced to resign accordingly.

Keywords: national movement, demonstrations, political violence, unrest.

أفرزت الأوضاع القلقة وغير المستقرة الناتجة عن توقيع معاهدة بورتسموث في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٨ بين العراق وبريطانيا هياجاً شعبياً ، إنعكست آثارها بشكل سلبي على زيادة الإضطرابات الداخلية في العراق وخلق حالة عدم الإستقرار السياسي ، مما أسهمت في ارتفاع عمليات العنف السياسي الداخلي ، والتي إرتبطت بعوامل عديدة منها الدولية والعربية والمحلية ، وما حدث في كانون الثاني سنة ١٩٤٨ من حوادث اضطراب حتى سميت بالوثبة . هو البداية لموضوع هذا البحث الذي يمكن تسليط الضوء عليه .

تصاعدت الأحداث السياسية الداخلية بسرعة كبيرة ، فقد لقي منهاج وزارة صالح جبر نقداً لاذعاً من قبل مجلس النواب والصحافة ، بعدما كانت تسعى لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٣٠ على أساس الند للند ، وضمان المصالح المشتركة ، وتعزيزاً للصداقة التقليدية بين العراق وبريطانيا ، ووفق نصوص ومبادىء الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من الإنتقاد الذي تعرض له ، فإن أول إجراء قام به أنه أبدى موافقته على مجيء الوفد العسكري البريطاني الى بغداد للتفاوض بشكل غير رسمي حول المعاهدة[١] .

إزاء ذلك شعر الوصي عبدالإله بأن المفاوضات التمهيدية الجارية في بغداد بين ممثلي الحكومتين العراقية والبريطانية لا يمكن أن تسفر عن نتائج إيجابية ، ولذلك سافر الى لندن في ١٥ آب ١٩٤٧ ، وقد أثار سفر الوصي عبدالإله ونوري السعيد المفاجئ الى لندن لإجراء المشاورات حول الموضوع مع الجهات البريطانية مخاوف الشعب الذي ظل يترقب عن كثب ، وفور عودته من لندن دعا الوصي رؤساء الوزارات السابقين ورئيس مجلس الأعيان والنواب لعقد اجتماعاً سوياً[٢] للتداول حول المعاهدة الجديدة التي تحل محل معاهدة ١٩٣٠[٣] ، التي أصبحت محل كراهية متزايدة من قبل الجماهير الشعبية ، لذلك أخذت تواصل كفاحها ضد الهيمنة البريطانية ، وقد عدت أحزاب الحركة الوطنية (الاستقلال والأحرار والوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني والشعب) ان الحكومة العراقية من الصعب عليها أن تقف تجاه بريطانيا موقفاً صلباً ، في حين ان الجيوش البريطانية في العراق ترابط فيه ، فضلاً عن التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية والإقتصادية ، ولهذا فان تعديل المعاهدة ليس بالأمر السهل ، لاسيما في هذا الظرف الصعب للغاية الذي لايمكن أن يكون الاّ في خدمة المصالح البريطانية ، في الوقت الذي يشهد فيه الوضع توتراً سياسياً متصاعداً بسبب القضية الفلسطينية في هذه المرحلة ، وان دل على شيء فإنما يدل على محاولة بريطانيا صرف الرأي العام عن تلك القضية وإشغاله بأمر المعاهدة ، أو إستغلال فرصة إنشغاله بقضية فلسطين لإستكمال أمر المعاهدة في الوقت الذي لايمكن فيه استبعاد الصعوبات من الجانب العراقي[٤] .

ونتيجة مما سبق ، أخذ الرأي العام الشعبي بالتنديد بالمعاهدة الجديدة ، إذ أظهرت الأحزاب السياسية مساوىء تلك المعاهدة من خلال الصحف العراقية المعارضة ، وفي هذا الصدد صرح فاضل الجمالي وزير الخارجية قائلاً : ((بينما كنت موجوداً في لندن عائداً من هيئة الأمم المتحدة ، وبينما كنت أعد نفسي لمتابعة سفري الى بغداد وصلتني برقية من الحكومة تطلب مني البقاء في لندن لحين وصول

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

الوفد المفاوض))[٥].

في ظل هذه الأوضاع السياسية المتوترة ، والمشحونة بالغضب الشعبي ، زاد الوضع توتراً عندما أدلى محمد فاضل الجمالي[٦] وزير الخارجية الذي كان في لندن ، من تصريح الى بعض المراسلين ونشر يوم ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ حول معاهدة ١٩٣٠ المراد تعديلها والتي سببت استياءً عاماً لدى أبناء الشعب العراقي ، فقد أوضح فيه ان الإنتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٣٠ ترجع الى السياسة الحزبية في البلاد ، وان القسم الأكبر من الشعب يدرك أهمية هذه المعاهدة[٧] .

أحدث تصريح محمد فاضل الجمالي ردود أفعال عنيفة من قبل الجماهير عند سماعها في العراق لهذا التصريح فانفجرت غاضبة ، وكثرت احتجاجات الأحزاب على أثر هذا التصريح ، فاحتج الحزب الوطني الديمقراطي ، وأصدر حزب الإستقلال بياناً رسمياً اتهم فيه فاضل الجمالي بتحديه لشعور العراقيين ، ووصفوه بأنه يمثل وجهة نظر الحكومة[٨] ، كما خرجت مظاهرات صاخبة يوم ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ غالبيتها من طلاب الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية ، فاصطدمت بقوات الشرطة التي خرجت للتصدي لها ، وهجمت عليهم بالهراوات والعيارات النارية ، وسقط من ذلك أعداد كثيرة من الجرحى ، كما تم إلقاء القبض على ٢٥ طالباً من المتظاهرين[٩] ، فأصدر مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر قراراً في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ يقضي بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق ، وقامت وزارة العدلية باجراء التحقيق فوراً ، ثم أوقفت السلطات بعض المتظاهرين ، وأغلقت الأقسام الداخلية للطلاب فغادر الوفد المفاوض الى لندن[١٠] بعد ان اطمأنت باتخاذها هذه الإجراءات المشددة بحق المضربين[١١]

دفعت هذه الأحداث الأحزاب السياسية التي أبدت امتعاضها من استخدام العنف ضد المتظاهرين ، فأصدرت بيانات استنكرت فيه اعتداء الأجهزة الأمنية على المتظاهرين ، وطالبت بإطلاق سراح الطلبة المعتقلين وإعادة فتح كلية الحقوق ، وقد أضربت الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية تضامناً مع طلبة الحقوق واحتجاجاً على غلق كليتهم ، وعلى توقيف عدد من طلابها ، اعتباراً من ٦ كانون الثاني ١٩٤٨ حتى تستجاب مطاليبهم التي رفعت بمذكرات الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية التي تضمنت : ١- المطالبة بإطلاق سراح طلبة وطالبات كلية الحقوق الموقوفين واستئناف الدوام . ٢- معاقبة المسؤولين في الحادث . ٣- المطالبة بإلغاء المعاهدة العراقية البريطانيـــــة . ٤- المطالبة بالقيام بالأعمال السريعة لإنقاذ فلسطين العربية من الإستعمار والصهيونية[١٢] . الأمر الذي دفع بوكيل رئيس الوزراء جمال بابان[١٣] أن يذيع بياناً رسمياً قائلاً فيه : ((ان بعض طلبة الحقوق قرروا القيام بمظاهرة ، ووفد طلبة بعض المدارس الثانوية على الكلية بدون كتب ، وقرروا الخروج بمظاهرة تنطلق من كلية الحقوق بدون إجازة ، رافعين الشعارات المنددة بالمعاهدة ، وحياة فلسطين حرة ، وعندما حاولت قوات الشرطة تفريقهم ، ردوا عليها بالحجارة والطابوق ، ثم أخذ بعض المندسين بإطلاق العيارات النارية على الشرطة ، الأمر الذي أدى جرح ٤٢ شرطياً بضمنهم معاوناً ومفوضاً للشرطة))[١٤] .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

وأمام الضغط الشعبي العنيف اضطرت الحكومة بالموافقة على بعض المطاليب الطلابية ، حيث استأنفت الدراسة في كلية الحقوق اعتباراً من ٨ كانون الثاني ١٩٤٨[١٥]، وعلى الرغم من عودة الهدوء النسبي ، الاّ ان توقيع المعاهدة في بورتسموث في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ التي نشرت في الصحف العراقية في اليوم التالي[١٦] ، أدى الى خلق حالة من الفوضى والعنف لدى الجماهير التي أشعلت فتيل الإنتفاضة مرة أخرى ، فخرجت الجماهير الشعبية الى الشوارع معلنة الإضراب العام وغالبيتهم من طلاب المدارس والجامعات حتى إمتلأت بهم شوارع بغداد[١٧] ، وقد أسهم في تحريضهم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال وحزب الأحرار والحزب الشيوعي ، وكان غالبية هؤلاء المتظاهرين يشكلون جماهير هذه الأحزاب[١٨] ، فأعلن الطلبة الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام ، وفي اليوم ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ ، خرجت مظاهرة لطلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس وكانوا يهتفون بسقوط وزارة صالح جبر ومعاهدة بورتسموث ، وألقيت قصائد وخطب حماسية ضد الحكومة وساستها ، مما دفع الحكومة الى إصدار بيان هددت فيه بإتخاذ الإجراءات الشديدة لمنع أية مظاهرة أو إضراب[١٩] .

وفي أثناء ذلك هاجمت الحركات الوطنية والأحزاب السياسية تلك المعاهدة بعنف وشدة ودعت الشعب العراقي الى رفضها ، حيث أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨ دعا فيه الشعب العراقي الى مقاومة المعاهدة التي تفرض عليه التزامات وقيوداً جديدة وقد استعرض الحزب بنود المعاهدة وبيّن مساوئها[٢٠]، كما انتقد حزب الأحرار المعاهدة الجديدة وأصدر بياناً يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ ، أوضح فيه ان المعاهدة بمجموعها تحوي قيوداً والتزامات جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله وتجعل منه معسكراً لبريطانيا ، ويرى الحزب ان المعاهدة لم تكن حسب رغبة الشعب العراقي الذي يرى ان المعاهدة جاءت لمصلحة طرف واحد وهو بريطانيا ، وتقف حجر عثرة في سبيل تقدم العراق ، لذلك فإن الحزب يدعو الشعب العراقي رفضها بكل الوسائل والمستلزمات[٢١] .

فضلاً عن ذلك هاجم حزب الإستقلال المعاهدة الذي وجد فيها أشد قسوة من سابقتها وانها لاتستند الى رغبة الشعب فإنه يعلن وبشدة رفضه لهذه المعاهدة[٢٢] ، وبذلك فقد كان لهذه الأحزاب دوراً واضحاً في تحريض المتظاهرين وتحريكهم ضد المعاهدة وبنودها الجائرة بحق الشعب العراقي .

إضافة الى ذلك دعت الأحزاب المعارضة الى الإضراب العام في الدوائر والمعامل ، وتعرضت المنشآت البريطانية الى هجمات عنيفة من قبل المتظاهرين[٢٣] ، وعلى الرغم من التهديدات التي وجهتها الحكومة ، الاّ ان المظاهرات تجددت في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ وتعددت المظاهرات العنيفة في كل مكان من بغداد فقامت الشرطة بإطلاق النار عليها ، واستشهد ٤ من المتظاهرين وجرح آخرون ، وعلى أثر ذلك أصدر توفيق النائب وزير الداخلية بياناً عبر الإذاعة اللاسلكية الذي هدد فيه باستعمال القوة والعنف في تفريق المظاهرات والتجمعات ، قال فيه : ((سبق أن أضرب طلبة كلية الحقوق ، وشاركهم في هذا الإضراب بقية المدارس ، ورغماً عن ان ماقاموا به من الإضراب

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

والمظاهرة التي أرادوا القيام به ، كان مخالفاً للقانون فأن الحكومة عاملت الطلبة برفق ، وأخلت سبيل الموقوفين منهم ، وأعادت فتح الكلية فوراً ، ولكن ظهر مع الأسف ان بعض المخربين على حد قوله ، قـــــــــد حملوا عطف الحكومـــــــة الذي أدتـــه لأبنائهـــــــــا عـــــــــلى الضعف فأنهـــــا شعور الطلبـــة وحفاظاً عليهم ...))[٢٤] .

لقد استمرت المظاهرات الى يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ ، إذ قامت مظاهرة قرب المستشفى الملكي في بغداد عندما تصدت الشرطة للجماهير الطلابية التي أرادت تشييع شهداء يوم ٢٠ كانون الثاني ، مما أدى ذلك الأمر الى استشهاد اثنين أحدهم طالب في كلية الصيدلة ، بعد إصابته إصابة قاتلة في رأسه ، فحمله زملائه من الطلبة ، وقد بلغ عدد المشاركين في المظاهرة (١١٠) طالباً ، إذ حملوا جثة الشهيد ودخلوا به على عميد الكلية الذي تألم كثيراً من الحادث ، واحتجاجاً على ذلك قدم إستقالته كما استقال معه عدد من أساتذة كلية الطب والصيدلة[٢٥] .

من هنا قدمت الجمعية الطبية العراقية احتجاجاً الى وكيل رئيس الوزراء الدكتور اسماعيل ناجي سكرتير الجمعية ، مستنكراً تصرفات قوات الشرطة وتجاوزهم في الوصول الى المستشفى الملكي وحرم كلية الطب ، مسلحين بالبنادق وإطلاق الرصاص على الطلبة العزل ، وجاء في الإستنكار مايلي : ((تستنكر الجمعية الطبية العراقية الأعمال التي قامت بها الشرطة من الدخول الى المستشفى الملكي والكلية الطبية ببنادقهم واطلاقهم الرصاص على الطلاب والطالبات ، مما أدى الى استشهاد البعض ، وجرح آخرين بجروح خطيرة ، إذ لم يكن قصد الطلبة من إجتماعهم بالمستشفى سوى رغبتهم في تشييع بعض الشهداء الذين استشهدوا في مظاهرة ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ ، ان هذه الاعمال الإرهابية التي قامت بها الشرطة ، والتي ادعت ان ماقامت به الاّ إمتثالاً وتطبيقاً للقانون ، لايمكن أن تحدث الاّ في القرون الوسطى ، ونحن لاندري إذا استمرت الشرطة على هذه الحالة ماذا ستؤول اليه من نتائج ...)) [٢٦] .

وفي ضوء تطور الأحداث والإضطرابات الداخلية العنيفة المستمرة التي تم استعراضها ، إضطرت الحكومة والوصي عبدالإله الى إصدار بياناً عبر الإذاعة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ قال فيه : ((بأنه يعد أبناء الشعب بعدم الموافقة على أية معاهدة مالم تحظ بموافقة الشعب وتضمن حقوق البلاد وأمانيه الوطنية والسياسية))[٢٧] . وبهذا أراد الوصي في بيانه هذا أن يمتص الغضب الجماهيري الذي بات يهدد النظام ، الأمر الذي أرغمه على الإتجاه في هذه الخطوة .

أدى بيان الوصي عبدالإله الى حدوث انشقاق في صفوف الأحزاب الوطنية ، فقد انشق حزب الإستقلال داعياً جماهير حزبه الى التوقف عن التظاهر بعد بيان الوصي ، فيما أصرت بقية القوى الوطنية على مواصلة الكفاح حتى سقوط حكومة صالح جبر ، وقيام حكومة حيادية تأخذ على عاتقها إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وتطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين[٢٨] .

وفي الوقت الذي كان الوصي يسعى بكل جهده لتهدئة الوضع ، طلب الوصي في بغداد من جمال بابان وكيل رئيس الوزراء أن يتصل بصالح جبر ويأمر بعودته الى بغداد على جناح السرعة ، الاّ ان

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

الأخير صرح من لندن للإذاعة البريطانية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ بأنه مقتنع بأن الشعب العراقي والبرلمان سيجدان في المعاهدة مايحقق أمانيهم القومية[٢٩] ، وان بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين والنازيين الذين اعتقلهم سنة ١٩٤١ بعد اسقاط حكومة الكيلاني على يد جيش الإحتلال البريطاني ، استغلت فرصة غيابه فأحدثت الإضطرابات وانه سيعود للعراق ويسحق رؤوس العناصر الفوضوية ومثيري القلاقل[٣٠] .

أثار هذا التصريح المتظاهرين مجدداً وقد اعتبروه بمثابة تحدياً وتهديداً باستعمال العنف والقوة ، وبذلك زاد الهياج الشعبي لدى المتظاهرين الذين خرجوا يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨ بمظاهرات طافت شوارع بغداد وهم يتوعدون رئيس الوزراء على تصريحه هذا ، ثم تجمع مايقارب (٣٥٠) طالباً في باب المعظم يرددون هتافاتهم تندد بسقوط الحكومة ، وانضم اليهم عدد من العمال والنسوة فاتجهوا صوب شارع الرشيد ، وعند وصولهم الى سوق الصفافير ألقيت بعض القصائد الحماسية[٣١].

توسعت مظاهرات ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨ حتى شملت الألوية العراقية كافة ، ففي السليمانية خرجت مظاهرات طلابية شيوعية كانت تمجد بالسوفيت وقام المتظاهرون باختطاف أحد المدرسين الإنكليز في احدى المدارس وأحرقوا المعهد البريطاني فيها[٣٢] .

وارتفعت الروح الحماسية لدى جماهير مدينة النجف الأشرف التي خرجت للتظاهر احتجاجاً على البيان الذي أصدره صالح جبر من إذاعة لندن وطالب المتظاهرون من خلال هتافاتهم المدوية بسقوط رئيس الوزراء ، وحل مجلس الأمة ومناصرة فلسطين ومحاكمة نوري السعيد وصالح جبر وجمال بابان ، وهتفوا ضد الوفود المفاوضة ومعاهدة بورتسموث وبسقوط الإستعمار والصهاينة ، ولما وصل المتظاهرون الى الصحن الحيدري الشريف ، قام الخطباء بتوجيه انتقاداتهم اللاذعة لوقف الوصي ، معلنين سخط النجف على بيان حكومة صالح جبر ، واستمرت المظاهرات في المدينة[٣٣] . تصاعد العنف السياسي في بغداد عند وصول صالح جبر اليها في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ فتوجه الى قصر الرحاب مكان إقامة الوصي ، وكان قد سبقه اليه وكيله جمال بابان الذي قال : ((أن رئيس الوزراء أخذ يعنفه ، ويحمله مسؤولية الإضطرابات لأنه أطلق سراح الطلبة الذين كان قد اعتقلهم يوم سفره الى لندن ، وذلك من خلال فتح كلية الحقوق التي كان قد عطلت الدراسة فيها ، ولم يتخذ الإجراءات اللازمة لقمع المظاهرات التي قامت اثناء غيابه بالشدة التي تتطلبها هيبة الحكومة ، ومصلحة الأمن العام))[٣٤] ، وفي الوقت نفسه ، أصدر صالح جبر بياناً ، أكد فيه ان المعاهدة الجديدة تتضمن مزايا ايجابية وسوف تقول الأمة كلمتها فيها سلباً أو إيجاباً ، وطلب رئيس الوزراء من أبناء الشعب العراقي أن يخلدوا الى الهدوء والسكينة ، ويتركوا كل مامن شأنه الإخلال بالأمن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والإحترام من قبل الجميع[٣٥] .

إلاّ ان هذا التصريح أثار الجماهير مجدداً فخرجت مظاهرات حاشدة في مناطق بغداد تعلن غضبها ضد الحكومة ، فتصدت لها الشرطة واستخدمت العنف والقوة معها ، سقط خلالها ضحايا أبرياء بلغ عددهم ١٧ شهيداً حتى ذلك اليوم ، وإزاء ذلك واجهت الجماهير الموقف بحماسة شديدة لايهابون

اجهزة الشرطة واسلحتهم ، ولذلك إضطرت متصرفية لواء بغداد بطلب المساعدة من الجيش وأيدتها وزارة الداخلية ، الاّ أن الوصي وأفراد النخبة الحاكمة لم يوافقوا على اشراك الجيش في أحداث العنف التي تجري في الداخل لعدم الإطمئنان له[٣٦] . ولكي لاتتكرر التجارب السابقة لما احدثه الجيش من تدخلات في السياسة كانت عواقبها وخيمة تنتهي بالإنقلاب العسكري . ويظهر ان عدم استقالة وزارة صالح جبر ودفاعها عن المعاهدة سبباً في هياج الشعب من جديد ، والجدير بالذكر ان كل هذه التطورات وتفاقم الأحداث وسقوط الجرحى والشهداء ، لم تثن عزم رئيس الوزراء ظناً منه ان بإمكانه السيطرة على الموقف بعدما طلب من عبدالإله إمهاله فقط ٢٤ ساعة لإعادة الوضع الى نصابه وتهدئة الشارع بالقضاء على الوثبة[٣٧] ، فقد توزعت قوات الشرطة على مناطق عديدة ونصبت الرشاشات فوق البنايات العالية ومآذن المساجد ، وقد احتجت مديرية الأوقاف خلال ذلك على استخدام مناراة المساجد لضرب المتظاهرين[٣٨] ، ففي يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ انطلقت التظاهرات وزحفت الجماهير من جانب الرصافة الى جانب الكرخ قابلتها تظاهرة أخرى من جانب الكرخ وتوجهت نحو الرصافة التحمتا على جسر المأمون ، وهنا حدثت المجزرة الكبرى التي سقط على أثرها الكثير من الأبرياء ، عندما فتحت الشرطة النار عليهم فسقط عدد كبير من الجرحى والشهـــــداء وألقي القبض على أعـــــداد كبيرة من المتظاهرين ، كمـــا قـــام البعض من المتظاهرين بإلقـــاء نفسه في نهـــــر دجـــلة ، وتمكنـت الجماهير في نهايـــة الأمر من العبور الى جانب الرصافـــــة[٣٩] ، وقـــد أطلق على تلك الأحـــداث يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ يوم الوثبـــة الوطنية .

وعلى أثر هذه الأوضاع المتردية إستقال عدد من النواب منهم عبدالعزيز القصاب[٤٠] رئيس المجلس يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ الذي أبدى إمتعاضه بناءً على العنف والقسوة التي حصلت من قبل رئيس الوزراء تجاه الشعب ، والضحايا الكثيرة التي حصلت بين أفراد الشعب العزّل[٤١] ، كما قدم يوسف غنيمة وزير المالية استقالته فقد أصيب بالجفول والإضطراب ولم يستطع الصمود لتحمل مسؤولية المجزرة التي كان يشاهدها بأم عينيه ، كذلك قدم جميل عبدالوهاب وزير الشؤون الإجتماعية كتاب استقالته من منصبه بعد بلوغ الحالة على درجة من الخطورة في حقن الدماء[٤٢].

سادت الإضطرابات الداخلية جميع أنحاء العاصمة بغداد وازدادت النقمة على إجراءات وزارة صالح جبر الى درجة جعلته يعلن عدم قدرته في السيطرة على الوضع ، وقد اخذت تلك الحشود الجماهيرية بالتوجه الى السفارة البريطانية وكذلك الى القصر الملكي وهي تنادي بالموت لرئيس الحكومة صالح جبر[٤٣] ، ولشدة الحماسة وبغض الشعب العراقي على الحكومة ، ردد المتظاهرون أهازيجاً منها (نوري السعيد القندرة وصالح جبر قيطانها)[٤٤] ، مما دفع الوصي عبدالإله الذي وجد ان عرشه ومصير العائلة الهاشمية المالكة ان الخطر يتهددها بالسقوط ، مالم يتخذ إجراءات تخفف من حماسة اندفاع الاحزاب المعارضة والجماهير الغاضبة ، لذلك أوعز الى صالح جبر لتقديم إستقالته ، فأسرع الى تقديمها ، وأذاع الوصي بياناً من إذاعة بغداد الى الشعب أعلن فيه عن أسفه على حوادث العنف

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

التي وقعت ، كما أعلن مساء يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ عن قبول إستقالة وزارة صالح جبر ، ثم هرب الأخير الى منطقة الفرات الأوسط ومنها الى الحلة عند أصهاره آل الجريان من عشائر البوسلطان للإحتماء بهم من غضب الجماهير ، وبعدها غادر العراق الى بريطانيا ليستقر فيها مدة قصيرة ، وباستقالته هدأت الحالة في بغداد والمدن العراقية[٤٥] .

وعلى الرغم من تخلي الحكومة عن معاهدة بورتسموث السيئة الصيت ، الاّ ان رئيس الوزراء الجديد السيد محمد الصدر[٤٦] (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ – ١٦ حزيران ١٩٤٨) الذي أعلن رسمياً يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ عن اختياره خلفاً لوزارة صالح جبر المستقيلة ، قد جوبه بالتظاهرات المستمرة ، لأن المعاهدة لم تلغى بشكل رسمي في هذه المدة ، غير ان هذه التظاهرات لم تكن بحجم سابقاتها ، ولم تواجهها الشرطة بالعنف ، الاّ انها استطاعت ان تمارس ضغطاً شديداً حاول محمد الصدر بحنكته السياسية ان يخفف من حدته[٤٧] ، فقد أعلن الأخير في بيانه عن إلغاء المعاهدة ، وتأليف لجنة للتحقيق في الحوادث التي حصلت ، وأطلاق الحريات الدستورية ، والإفراج عن الصحف ، والاهتمام بالقضية الفلسطينية ، وقد قوبلت تلك القرارات بارتياح شعبي[٤٨] .

إمتعضت بريطانيا من قرارات حكومة محمد الصدر ، وحملوا عليه وظلوا يمقتونه ، لأن حكومته من جانب رفضت معاهدة بورتسموث ، ومن جانب آخر حملت بريطانيا رسمياً نتائج النكبة في فلسطين ، وحرضت الرأي العـــــام ضـــــد البريطانييـــــن ، ممـــــا أدى الى تزايد النقمة الشعبية ضد بريطانيا[٤٩] .

لذلك كان الإهتمام واضحاً بمسألة تغيير الحكومة من خلال تباحث السفارة البريطانية مع الوصي عبدالإله ، إذ وجدت ان حكومة محمد الصدر تشكل خطراً على المصالح البريطانية مادامت موجودة في السلطة ، وظلت الخارجية البريطانية تحث سفارتها في بغداد للتشديد على البلاط الملكي من اجل إسقاط الحكومة والمجيء بحكومة جديدة تضم عناصر موالية للبريطانيين ، الاّ ان التصعيد الوطني ضد بريطانيا أصبح من الصعب تنفيذ هذا الأمر ، لذلك اتفق كل من الوصي والسفارة البريطانية في بغداد على تأجيله الى ما بعد إجراء الإنتخابات العامة في حزيران ١٩٤٨ ، حتى يتسنى في ذلك الوقت دفع أصدقاء بريطانيا الى الحكومة الجديدة[٥٠] .

رافقت وزارة السيد محمد الصدر الإضطرابات الداخلية المبكرة ، فقد قام بتعطيل مجلس الأمة في ١ شباط ١٩٤٨ ، لمدة (٥٠) يوماً ، وفي ٢٢ شباط ١٩٤٨ أصدرت قراراً بحل المجلس النيابي والدعوة لإجراء انتخابات جديدة . وكانت الإنتخابات بمثابة صراع عنيف بين الأحزاب السياسية وكتلة (صالح جبر ونوري السعيد) التي أخذت تنشط لخوض الإنتخابات ، إذ بدأت الاحزاب السياسية تعقد اجتماعاتها الإنتخابية المتوالية التي طالبت بإطلاق الحريات الديمقراطية وتطبيق احكام الدستور . ومقابل ذلك اعتمد أقطاب معاهدة بورتسموث على العشائر ، الذين عقدوا مؤتمراً لرؤساء العشائر في مدينة الديوانية وقرروا فيه السعي لتحقيق أماني البلاد الوطنية ، والإخلاص للعرش الهاشمي وعدم التفريق بين الطوائف[٥١] .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

تصاعدت الحركات العشائرية على أثر هذا المؤتمر وأخذ رؤساء العشائر يدخلون المدن بأسلحتهم من أجل نشر الرعب بين الناس وتهديد الناخبين ، وبلغت الحركات العشائرية ذروتها في بغداد في ١٣ آيار ١٩٤٨ حيث وقعت صدامات أثناء إنتخابات المنطقة السابعة في الكرخ محلة الدوريين بين أنصار حزب الإستقلال وأكثريتهم من الطلاب وبين العشائر المسلحة من أنصار شاكر الوادي وزير الدفاع في حكومة صالح جبر السابقة . وقد أدت حوادث العنف هذه الى مصرع أربعة رجال وإمرأة وعدد كبير من الجرحى[٥٢] .

وقد أثارت حوادث العنف والإضطراب الناتجة بفعل الإنتخابات الأحزاب والصحافة الوطنية ، فقد نددت الصحف بمثل هذه الحوادث المؤسفة وعبرت عنها بكل مرارة وفي مقدمة هذه الصحف هي صوت الاحرار وصحيفة الاهالي وصحيفة الإستقلال وغيرها من الصحف ، ووصف مراسل جريدة (المصري) القاهرية معركة الإنتخابات بأنها من أخطر المعارك التي جرت في تاريخ العراق المعاصر وهي بمثابة صراع رهيب بين الأحزاب السياسية الثلاثة الإستقلال والوطني الديمقراطي والأحرار وبين كتلة صالح جبر ونوري السعيد التي تميزت بنشاطها لخوض المعركة الإنتخابية معتمدة على أموالها الطائلة التي تنفقها ذات اليمين وذات الشمال وعلى القدر المتبقي لها من النفوذ[٥٣] .

اضطرت الحكومة أن تعلن الأحكام العرفية في ١٥ آيار ١٩٤٨ في جميع أنحاء العراق من أجل وضع حد لقضية التحرك العشائري الذي يثير الخوف والمتاعب للمراكز الإنتخابية من مريدي صالح جبر ونوري السعيد ، ونتيجة لتزايد تدخل الحكومة في الإنتخابات لصالحها ، قدم الحزب الوطني الديمقراطي مذكرة الى رئيس الوزراء أعلن فيها أن ((الأحكام العرفية أصبحت تستغل من قبل بعض السلطات الحكومية المحلية لتهديد بعض المرشحين لمنعهم من ترشيح أنفسهم أو يتم إحالتهم الى المحاكم أمام المجلس العرفي العسكري لمعاقبتهم))[٥٤].

وأزاء هذه الأوضاع المضطربة ، قدم داود الحيدري وزير الشؤون الإجتماعية في ٢٦ آيار ١٩٤٨ إستقالته احتجاجاً على تدخل موظفي الإدارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الإنتخابات[٥٦] . كما أعلن حزب الإستقلال على سحب ممثليه من الوزارة قبل أيام قليلة من انتهاء الإنتخابات ، وقد قدم محمد مهدي كبة إستقالته من وزارة التموين في ٧ حزيران ١٩٤٨[٥٧]، ولما انتهت الإنتخابات الجديدة لمجلس النواب في ١٥ حزيران ١٩٤٨ وظهرت النتائج الإنتخابية[٥٨] على غير ماتوقعته حكومة السيد محمد الصدر قدم استقالته مباشرة من رئاسة الوزارة في ١٦ حزيران ١٩٤٨[٥٩].

وبهذا يتضح للباحث ان السياسة القمعية التي سارت عليها حكومة صالح جبر وبتشجيع من نوري السعيد نتيجة حالة الاضطراب والتظاهر الجماهيري الواسع القائم على الرفض الشعبي لمعاهدة بورتسموث سنة ١٩٤٨ الجائرة ، قد أخفت وراءها دوافع حقيقية نتيجة الإستياء التي انتابت فئات الشباب ذوي التوجهات القومية ومحاولتهم اغتيال نوري السعيد وصالح جبر ، رداً على تلك السياسة العنيفة التي لم يكن الغرض منها استتباب الأمن في البلاد ، وانما الإبقاء على المعاهدة . ففي مطلع شهر أيلول سنة ١٩٤٨ خطط القوميون لإغتيال صالح جبر ونوري السعيد بسبب عقد معاهدة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د - المجلد ٤٤ - كانون الأول لسنة ٢٠١٩

بورتسموث ، والتي كانت بالضد من أماني الشعب القومية ، فقد اتفق كمال صالح العطار وعبدالرحمن العطية ، وهما من الشباب القومي المنضوين تحت كادر المركز العام لمكاتب الشباب القومي ، على القيام بإغتيال كل من نوري السعيد وصالح جبر ، وكانت الخطة هو ان يقوم كمال صالح العطار بإغتيال نوري السعيد في اثناء قيامه بالتسوق من الحيدر خانة ، ويقوم عبدالرحمن العطية بإغتيال صالح جبر خلال عودته الى داره من منطقة الصالحية بالقرب من دار الإذاعة ، على ان تنفيذ تلك العملية سيكون يوم ٤ ايلول ١٩٤٨، جلس كمال العطار في مكتبة الشباب القومي في الحيدر خانة ، ليفحص مسدسه ، وحين أراد إملاءه بالإطلاقات إنغرست إحدى الإطلاقات في فتحة المسدس (السبطانة) ، وعندما حاول إدخالها بأصبعه ضاغطاً عليها ، إنطلقت الرصاصة لتستقر في قلبه مباشرة فخر على أثرها صريعاً في مكانه ، وعند وصول خبر الحادث هذا الى زميله عبدالرحمن العطية قرر الإنسحاب عن تنفيذ العملية(٦٠).

الخاتمة :

لقد أثرت معاهدة بورتسموث بشكل مباشر في قيام الإنتفاضة الجماهيرية على السلطة ونجاحها في إسقاط وزارة صالح جبر ، من خلال التظاهرات والضغط والمطالبة بمحاسبة السياسيين ، فقد عبرت التظاهرات عن كراهيتها للوجود البريطاني في العراق وللسياسة العنيفة التي انتهجها صالح جبر وبتشجيع من نوري السعيد لم يكن الغرض منها استتباب الأمن في البلاد وانما الإبقاء على المعاهدة التي لاتعبر عن المصالح الوطنية للبلاد ، وبلغت الوثبة الى حد كبير في اسهامها بتوحيد الحركات الوطنية وتغيير الواقع السياسي باعتبارها حركة شاملة هزت أعماق الجماهير الشعبية ، ولم تقتصر على العاصمة بغداد وحدها ، بل امتدت الى انحاء مدن العراق كافة .

الهوامش والمصادر :

(١) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، ط ١ ، الناشر دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٤ .

(٢) ومن الملاحظ ان كل تلك الاجتماعات التمهيدية التي عقدت سواء في البلاط أو في قصر الرحاب ، لم يدع لها أي رئيس من رؤساء الاحزاب السياسية القائمة آنذاك وهي : حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي وحزب الاحرار ، وقد اعتبر رؤساء تلك الاحزاب ان هذا الاغفال كان متعمداً لذلك عمدوا الى عقد اجتماعات مشتركة واصدروا بيانات ارسلوها الى البلاط الملكي ونشرت علناً على الشعب . ينظر : عبدالرزاق الهلالي ، اجتماع في قصر الرحاب لمناقشة بنود معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٧ ، مجلة (آفاق عربية) ، العدد ١٠ ، السنة الرابعة عشرة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٧٦ .

(٣) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ط ١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٠ .

(٤) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨ ، ط ٢ ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٢١٢ .

(٥) محمود شبيب ، وثبة في العراق وسقوط صالح جبر ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٥٧ – ٥٨ .

(٦) محمد فاضل الجمالي : ولد في بغداد عام ١٩٠٣ من اسرة دينية معروفة ، دخل دار المعلمين ليعمل معلماً في

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

احدى المدارس وقد انضم الى البعثات العراقية التي ارسلت الى الجامعة الامريكية في بيروت ليحصل على شهادة البكالوريوس في التربية ، ارسل في سنة ١٩٢٩ ليحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة ، تقلد مناصب عليا في الدولة ، لمزيد من التفاصيل ينظر: رحيم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٩، ص ٣ – ٥ .

(٧) للإطلاع على نص تصريح فاضل الجمالي ينظر : جريدة (الزمان) ، العدد ٣١٠٨ ، السنة الحادية عشر ، ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(٨) جريدة لواء الإستقلال ، في ٥ / ١ / ١٩٤٨ .

(٩) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ص ٢٢٨ .

(١٠) غادر الوفد المفاوض الى لندن في ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ وكان برئاسة صالح جبر رئيس الوزراء وعضوية محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية وشاكر الوادي وزير الدفاع ونوري السعيد رئيس مجلس الاعيان وتوفيق السويدي عضو مجلس الاعيان ، للتفاصيل ينظر : طارق مجيد تقي العقيلي ، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مطبعة جعفر العصامي ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦٠ – ٢٦٢ .

(١١) جريدة صوت الاحرار ، العدد ٤٤٩ ، في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(١٢) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢١٤ .

(١٣) جمال بابان : هو جمال عبد القادر عزمي بابان ، ولد في السليمانية عام ١٩٢٧ ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، ودخل كلية الحقوق في بغداد عام ١٩٤٧ ، وتخرج منها عام ١٩٥٠ ، عُين مديراً لناحية تانجرو ثم مديراً لناحية طورمال وتنقل في وظائف عديدة اخرى ، شغل منصب سكرتير وزير الاسكان عام ١٩٥٩ ، ثم معاون مدير المباني عام ١٩٦٠ ، عمل اميناً للمجمع العلمي الكردي ، وتقاعد من الخدمة عام ١٩٧٦ ، يمارس المحاماة حالياً . ينظر : رجاء زامل كاظم الموسوي ، جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١.

(١٤) غائب طعيمة فرحان ، الحكم الاسود في العراق ، ط ١ ، دار الفكر ، (د . م) ، ١٩٥٧ ، ص ٢٧ .

(١٥) صدر الدين شرف الدين ، سحابة بورتسموث ، دار العلم للملايين ، بيروت ، (د . ت) ، ص ١١٥– ١١٦ .

(١٦) للإطلاع على تفاصيل المعاهدة ينظر : فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ – ١٩٤٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٣٩٣ – ٤٣٢ .

(١٧) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨– ١٩٥٨ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(١٨) محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، ط ١ ، الناشر دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٧ .

(١٩) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢١٤ – ٢١٥ .

(٢٠) جريدة صوت الاهالي ، في ١٩ / ١ / ١٩٤٨ .

(٢١) جريدة صوت الاحرار ، في ٢١ / ١ / ١٩٤٨ .

(٢٢) جريدة لواء الاستقلال ، في ١٨ / ١ / ١٩٤٨ .

(٢٣) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ – ١٩٥٠ ، ج ٢ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٥٦٦ – ٥٦٧ .

(٢٤) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢١٥ ؛ جريدة لواء الاستقلال ، العدد ٢٨٦ ، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(٢٥) مازن مهدي عبدالرحمن الشمري ، اسهامات الطلبة العراقيين في وثبة عام ١٩٤٨ ، مجلة (الأستاذ) ، العدد ٨٤

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

، المجلد الاول لسنة ٢٠١٥ ، ص ٣١٧ .

(٢٦) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢١٥ ؛ جريدة صوت الاهالي ، العدد ١٤٤٣ ، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(٢٧) عبدالله شاتي عبهول ، دراسات تحليلية في تاريخ العراق المعاصر ، الناشر مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٠ .

(٢٨) عبدالرحمن حاتم لازم البهادلي ، الإصلاح الدستوري والسياسي في العراق في مواقف الصحافة الوطنية – الأهالي – اليقظة – الوطن ١٩٤٦ – ١٩٥٢ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ، ص ١٠١ – ١٠٢ .

(٢٩) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٣٠) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الدمقراطي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٢١٨ .

(٣١) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٣٢) ستيفن همسلي لونكريك ، ج ٢ ، المصدر السابق ، ص ٥٦٧ .

(٣٣) ليث عبدعلي ناموس الاسدي ، موقف النجف الاشرف من التطورات السياسية الداخلية والعربية (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤ ، ص ٤٠ – ٤١ .

(٣٤) مازن مهدي عبدالرحمن ، المصدر السابق ، ص ٣٢٠ .

(٣٥) مهند عبدالكريم ابو رغيف ، الاحزاب السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي ابان العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠١٣ ، ص ١٨٩ .

(٣٦) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٣٧) فاطمة صادق السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٣٨) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ – ٢٧٧ .

(٣٩) محمود شبيب ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٤٠) عبدالعزيز القصاب : ولد عبدالعزيز محمد حسن ناصر علي حسين درع الجشعمي الراوي في بغداد عام ١٨٨٨ من عائلة اصلها من راوه من محافظة الانبار ، ادخله والده الكتاب ليتعلم القراءة والكتابة ، وعندما اكمل دراسته في الاعدادية سنة ١٩٠١ سافر الى اسطنبول لإكمال دراسة الطب ، الا انه التحقه بعد سنة في المدرسة الشهبانية سنة ١٩٠٢ وتخرج منها في سنة ١٩٠٥ ، ثم عاد الى بغداد وباشر في وظيفة في الادارة العثمانية وتنقل بين بغداد والسماوة والجزيرة والصويرة ، شغل وظائف عديدة منها قائممقام الكوت سنة ١٩٢١ ، كما عين متصرف للواء الموصل بعد تتويج الملك فيصل الاول ، ثم متصرفاً للواء كربلاء سنة ١٩٢٢ ، ثم الى لواء المنتفك ، بعد ذلك عين وزيراً للداخلية في وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة (١٩٢٨ – ١٩٢٩) ، ثم عين وزيراً للزراعة والري في الوزارة السعدونية الرابعة ١٩٢٩ ، ثم وزيراً للعدلية في وزارة ناجي السويدي (١٩٢٩ – ١٩٣٠) ، بعدها شغل القصاب وزارة الداخلية في حكومة جميل المدفعي ١٩٣٥ ، وفي سنة ١٩٣٨ اصبح القصاب رئيساً لمجلس النواب الدورة الثالثة ، ثم انتخب نائباً عن لواء بغداد في دورات عديدة لمجلس النواب ، واعيد انتخابه رئيساً لمجلس النواب في الدورات ١٩٤٧ – ١٩٤٨ ، توفي في بغداد في ١٢ حزيران ١٩٦٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد عبدالعزيز القصاب ، مذكرات عبدالعزيز القصاب ، الدار العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١ وما بعدها .

(٤١) عبدالعزيز القصاب ، ذكرياتي ، منشورات عويدات، بيروت ، ١٩٦٢، ص ٣٧١ ؛ المصدر نفسه ، ص ١١٤ .

(٤٢) عبدالعزيز القصاب ، المصدر السابق ، ص ١١٤ – ١١٥ .

(٤٣) مهند عبدالكريم أبو رغيف ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٤٤) ليندا رضا عطية الإمارة ، موقف أحزاب المعارضة من سياسة العراق الخارجية ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٥ .

(٤٥) محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

(٤٦) محمد الصدر: ولد في الكاظمية ببغداد عام١٨٨٣، نشأ في كنف والده السيد حسن الصدر أحد مراجع الدين في عصره ودرس في معاهد النجف، كان في طليعة الداعين إلى المظاهرات من أجل استقلال العراق بعد الاحتلال البريطاني واشترك في تأسيس حزب الحرس الوطني السري، وهو من قيادات ثورة العشرين، خرج من العراق بعد انتهاء الثورة وعاد بصحبة الأمير فيصل بعد إعلان العفو العام في حزيران ١٩٢١، عين عضواً في مجلس الأعيان عام١٩٢٥ وخلف يوسف السويدي في رئاسة المجلس عام١٩٢٩، أصبح رئيساً للوزراء عام١٩٤٨، توفي ببغداد في ٣ نيسان١٩٥٦. ينظر: مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص٢٦١.

(٤٧) تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر ادريس ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٥ .

(٤٨) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣ ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٦ ، ص٥٥٥ .

(٤٩) محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢ ، ط ٢ ، (د . م) ، ٢٠٠١ ، ص ٦٤ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٦٤ .

(٥١) فلاح حسن حمادي ، ثامر مكي علي ، السيد محمد الصدر ومواقفه الوطنية والقومية (١٩٢٢ – ١٩٥٦) ، مجلة (ميسان للدراسات الاكاديمية) ، العدد ٣١ ، ٢٠١٧ ، ص ١٧٥ .

(٥٢) سالم هاشم أبو دلّه ، محمد الصدر ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٠ – ١٩٥٦ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية ، (د . م) ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٩ .

(٥٣) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية ، المصدر السابق ، ص ٥٨٨ .

(٥٤) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، الديوان الملكي ، الملفة ١٠ / ٥ ، شكوى الحزب الوطني الديمقراطي حول قضية الانتخابات ١٩٤٨ .

(٥٦) محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٥٧) عبدالأمير هادي العكام ، تاريخ حزب الإستقلال العراقي ١٩٤٦ – ١٩٥٨ ، ط ٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣٠ .

(٥٨) انتهت الانتخابات النيابية في ١٥ حزيران ١٩٤٨ فحصل ممثلو الحكومة على أغلبية ساحقة في مجلس النواب ، بينما حصلت الاحزاب السياسية المعارضة على سبعة مقاعد ، فقد حصل حزب الاستقلال على اربعة مقاعد نيابية ثلاثة في بغداد ونوابهم محمد مهدي كبة وداود السعدي واسماعيل الغانم وواحد من سامراء هو فائق السامرائي ، وحصل الحزب الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد نيابية ونوابهم حسين جميل وخدوري خدوري من بغداد وواحد من الموصل هو محمد حديد . للمزيد من التفاصيل ينظر : فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٥٩) المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، قسم المعلومات والتوثيق ، العراق وقائع واحداث ١٩١٤ – ١٩٥٨ ، القسم الاول ، ط ٢ ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٣٣٠ ؛ سالم هاشم ابو دله ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٦٠) احمد فوزي ، اشهر الإغتيالات السياسية في العراق ، ط ١ ، مطبعة الديواني ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٤٧ .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الاول لسنة ٢٠١٩